أي ان الورقة الاميركية تلغي وبجرة قلم القرار ٢٤٢ كأساس للمفاوضات» (راية الاستقلال، مصدر سبق ذكره).

الى ذلك، وصف الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات الورقة الاميركية بأنها «تشكّل نسفاً لمرجعية عملية السلام وتضع المفاوضات في مهب الريح من دون دليل أو بوصلة؛ إذ هي تضع موضع التساؤل الاكيد صدقية الولايات المتحدة [الاميركية] كراعٍ ووسيط نزيه في عملية السلام». وطالب عرفات بسحب هذه الورقة التي لا تصلح كقاعدة للمفاوضات. ودعا الى اعادة النظر في إطار المفاوضات الذي «أثبت عجزه وبات من الضروري صياغته بما يحقق ما ينقصه وما يلزمه على صعيد التمثيل الفلسطيني» (من رسالته الى الشعب الفلسطيني بمناسبة دخول الانتفاضة شهرها الثامن والخمسين، وفا، تونس، ١٠/٦/١٩٩٣).

من ناحية أخرى، تداعت القيادة الموحّدة للجبهتين الشعبية والديمقراطية، وأكدتا، في بيان ختامي، على ان «وقائع الجولة العاشرة ونتائجها أكدت، بشكل قاطع، انحياز الادارة الاميركية الكامل لاسرائيل؛ فالمشروع الاميركي حول اعلان مبادىء مشترك فلسطيني ـ اسرائيلي، ينسف أسس عملية مدريد التفاوضية التي قبل بها [الطرف الفلسطيني]، عندما يتنكّر لمرجعيتها القائمة على تنفيذ القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ في إطار مبدأ الارض [في] مقابل السلام (الحرية، بيروت، ١١/٧/١٩٩٣).

استئنافاً للجهود الاميركية بشأن التوصل الى إطار اتفاق سلام عربي ـ اسرائيلي، وصل منسق عملية السلام في الخارجية الاميركية، دنيس روس، الى تل ـ أبيب، عبر جولة شملت سوريا، ومصر، والاردن. وعن غرض هذه الجولة، ذكرت المصادر انها تهدف الى تقريب وجهات النظر الاسرائيلية والفلسطينية من الوثيقة الاميركية ومسائل الحكم الذاتي.

ولعلّ تلك التحركات والطروحات «تفرض، بصورة تلقائية، سؤالين: ماذا تريد الولايات المتحدة الاميركية من عملية السلام التي أطلقتها في مؤتمر مدريد؟ وكيف يمكن الرد على الموقف الاسرائيلي، فلسطينياً؟» (عوني صادق، الهدف، دمشق، ١٨/٧/١٩٩٣).

الكونفدرالية والحوار الوطني

ازاء ما أبداه الوفد الاسرائيلي المفاوض من تعنّت، وما رافقه من طروحات اميركية، اندفعت الجهود السياسية الفلسطينية باتجاهين رئيسين: أولهما، وضع تصوّر اردني ـ فلسطيني مشترك، حول الدولة الكونفدرالية الفلسطينية ـ الاردنية، بعد انجاز العملية السياسية. وثانيهما، السعي نحو انجاح مسيرة الحوار الوطني الشامل، واعادة اللحمة الى الصف الوطني الفلسطيني، لمواجهة مستجدات المرحلة المقبلة.

وبالفعل، فقد التأم شمل اجتماعات اللجنة الفلسطينية ـ الاردنية في عمان في ١٢/٧/١٩٩٣، وذلك في إطار اللجنة السياسية المشتركة. وبأقل من يومين، توصل المسؤولون الفلسطينيون والاردنيون، الى تشكيل لجان متخصصة. وأُعلن في عمان، عن تشكيل ست لجان فرعية متخصصة، للبحث في مختلف أوجه العلاقة الاردنية ـ الفلسطينية، وهي لجان: القدس واللاجئين والنازحين والامن والحدود والقضايا الاقتصادية، ولجان التشريعات والقوانين، «الامر الذي يعتبر تحولاً في الموقف الاردني من فكرة انشاء الاتحاد الكونفدرالي بين الاردن والكيان الفلسطيني. وقد جاء هذا التحول، إثر المحادثات التي أجراها الملك حسين مع الرئيس عرفات في عمان» (الحياة، لندن، ١٣/٧/١٩٩٣).

في هذا السياق، عزت أوساط اعلامية، توقيت جهود قيادة م.ت.ف. باتجاه الكونفدرالية، الى المأزق السياسي الذي تواجهه الاطراف كافة بعد عشر جولات من المفاوضات. وأشارت تلك الاوساط الى «خيبة أمل» القيادة الفلسطينية من المسار التفاوضي وشعورها بأنه بات يفقدها صدقيتها، إضافة الى بلوغ الاوضاع المعيشية في الارض المحتلة غاية من السوء، حيث أصبح من الصعب التعايش في ظل هذا الوضع، مع استمرار الحصار السياسي والمالي المفروض على م.ت.ف. وأضافت تلك الاوساط: «ويمكن القول، على أساس من ذلك، ان مجمل هذه القضايا، هي التي دفعت القيادة الفلسطينية، لتدارك المأزق الذي تمر به عبر